الزكاة والوقف كبديل لنظام الحماية الاجتماعية الحالية
(دراسة حالة حصيلة الزكاة والوقف لولاية تلمسان)
The Zakat and Wakf as an alternative of the recent social security system

مراد بودية سكينة **meradsakina@gmail.com**
الهاتف: 0665023258
طالبة دكتوراه تخصص اقتصاد عمومي واجتماعي
جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان-كلية العلوم الاقتصادية، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي – الجزائر.

الملخص:
تعتبر الحماية الاجتماعية العمود الفقري والركيزة الأساسية لأي مجتمع كان، فهي تعمل على تحسين الوضع المعيشي للأفراد الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود، حيث ترفع من قدرتهم الشرائية عن طريق توفير أمن الدخل لهم وتمكينهم من الوصول إلى السلع الضرورية وضمان العيش الكريم وبالتالي الرفع من مردوديتهم وإنتاجيتهم عن طريق المخصصات والمنح التي تمنحها لهم الدولة سواء كان ذلك في حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة أو الأمومة أو البطالة، أو في حالة الإعاقة..... محققة بذلك العدالة والرفاهية الاجتماعية وحتى تقوم الدولة بتغطية هذه النفقات عليها القيام بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك، ولكن ومع التحولات التي يشهدها الاقتصاد المعاصر من أزمات وانهيار أسعار البترول والتغيرات الديمغرافية التي تطرأ على المجتمعات النامية بصفة خاصة، وجدت الجزائر نفسها أمام مشكل نجاعة نظام الحماية الاجتماعية ومدى فعالية إنفاق هذا الأخير، الأمر الذي يستدعي إلى اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية، وحتى تدابير أخرى قد تكون بديلة لنظام حمايتها الاجتماعية الحالي وعلى رأسها نظام الزكاة والوقف لما يمثله من أهمية بارزة في الاقتصاد الإسلامي .

الكلمات المفتاحية:
الحماية الاجتماعية-الرفاهية الاجتماعية-الزكاة والوقف-المساعدات الاجتماعية.

Résumé:
la protection sociale est Considérée comme l’épine dorsale et le pilier fondamental de toute société , elle consiste à améliorer les conditions de vie des individus qui sont pauvres, là où elle augmente leur pouvoir d'achat en leurs assurant la sécurité du revenu et d'assurer le bien être social à travers des allocations et des pensions octroyées par l’état soit dans le cas, de vieillesse ou de chômage, ou dans le cas d'invalidité, ... réalisant ainsi la justice sociale, le bien-être et pour que l'Etat pour peut couvrir ces dépenses elle doit fournir des ressources financières nécessaire, mais avec les mutations économiques actuelles tel que la chute des prix du pétrole et les changements démographiques qui se produisent dans les sociétés, l'Algérie se trouve en face du problème de l'efficacité du système de protection sociale et l'efficacité des dépenses, ce qui exige à prendre des mesures alternatives au système actuel de protection

sociale :Zakat et le wakf parce qu'il représente une importance significative dans l'économie islamique.

Mots clés:
La protection sociale, bien-être social, Zakat & wakf, aides sociales.

Abstract:
Considers social protection backbone fundamental pillar of any society, they are working to improve the living situation of members of poor, marginalized and low-income families, where flying out of their purchasing power by providing income security for them and allow them access to essential goods and ensure a decent living and thus increase the profitability and productivity for Using renderings, allowances and scholarships awarded by them to state whether it is in the case of sickness, old age or maternity or unemployment, or in the case of disability, ... thus achieving social justice, welfare and even the State to cover these expenses must provide financial resources necessary to do so, but With changes taking place in the modern economy from the crisis and the collapse of oil and demographic changes prices, which occur to developing societies in particular, Algeria found itself in front of the problem of the efficacy of the social protection system and the effectiveness of spending the latter, which calls to take action and preventive measures, and even other measures may be an alternative to the current system of social protection and on top of the Zakat system and the Wakf because it represents a significant importance in the Islamic economy.

key words:
Social protection , social-welfare, Zakat & wakf, social pension.

مقدمة:

هناك عوامل متعددة تحكم نظام الحماية الاجتماعية الجزائري تتمثل في العولمة، مؤشرات اقتصادية كلية وأخرى اجتماعية، النمو الديمغرافي وكذلك عوامل مالية ذات صلة بالميزانية العامة للدولة. وحسب الدراسات السابقة الملمة بموضوع البحث فإن التغير الديمغرافي هو أهم عامل تناولته مختلف البحوث بهدف دراسة نجاعة نظم الحماية الاجتماعية، حيث توجد حركيات جديدة للتضامن ما بين الاجيال في الجزائر حسب Hummel et Hugentobler (2007 ، ص77) تشير إلى وجود أربع تصنيفات للتحولات التي قد تطرأ على الأجيال : تحولات ديمغرافية (شيخوخة المجتمع، امتداد أمل الحياة، ....)، تحولات اجتماعية (ضعف الروابط العائلية والشعبية ، الأسرة، الحركية الجغرافية سواء كانت وطنية أو عالمية،...)، تحولات نمط الحياة والتحولات الاقتصادية والسياسية (النمو، دور الدولة، تمويل نظام التقاعد، صعوبة إدماج الشباب من تشغيل وسكن،...).[1]

مشكلة الدراسة:

سنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

[1] Cécile Perret, Le système de protection sociale en Algérie, HAL Id :halshs-00995378, 23 may 2014.

هل يمكن لنظام الزكاة والوقف أن يكون بديلا لنظام الحماية الاجتماعية في ظل الأزمات المعاصرة؟

I. الإطار المفاهيمي:

الحماية الاجتماعية ، الضمان الاجتماعي والرفاهية، هي مصطلحات غالبا ما تستخدم كما لو كانت مرادفات ، ولكنها في الواقع ليست كذلك ، فالحماية الاجتماعية أوسع إذ أنها تعبر عن مجموعة كاملة من التحويلات الاجتماعية الموجهة لتقديم خدمات ومساعدات لأفراد المجتمع وكذلك الهيئات المسخرة لحمايتهم من الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها في حياتهم والتي قد تحولت إلى حاجات يجب إشباعها، أما الضمان الاجتماعي فهو المصطلح الذي يغطي النظام القائم على تولي عملية تغطية المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أفراد المجتمع أي الهيئات العمومية المكلفة بذلك.

يعتقد البعض ان الهدف الرئيسي لدولة الرفاه هو تعزيز السعادة ، والبعض الأخر يرى انه ينبغي تعزيز العدالة الاجتماعية أو المساواة في الدخل أو فرص الحياة بالتكافؤ، ففي القرن العشرين ولسنوات عديدة شوهدت سياسات الرفاهية لحماية الأفراد الذين هم في حاجة إليها كقيمة للمجتمع ككل، ولكن وظائف التامين الجماعية لدولة الرفاه على أساس التضامن الاجتماعي قد خفضت تدريجيا من خلال الكلام عن تحمل الحقوق والمسؤوليات الفردية لمستخدمي الخدمة العمومية، أموال دافعي الضرائب والنجاعة . ويرى البعض أن دولة الرفاه تحمي أساسا اقتصاد السوق وذلك بحماية توجهات السوق الفردية من خسائر الطوارئ، وبتحقيق استقرار الربح الناجم عن العمل. [2]

حيث ان انظمة الحماية الاجتماعية المعروفة حاليا ما هي إلا وليدة تطور الأنظمة الثلاث الآتية البيسماركي، البيفرجي والبيني، أما الاول فهو يعتمد على التامين الذي نشا لأول مرة في ألمانيا سنة 1883، أما الثاني فيعتمد على مبدأ التضامن وقد تم إنشاؤه من طرف بيفرج بإنجلترا سنة 1941، وأما الثالث فقد سمي بالبيني نسبة الى مؤسسه بين والذي يعتمد على مبدأ العدالة ، حيث ان هذا الاخير يبين بان دولة الرفاه لا تتجلى في التحويل من ذوي الدخول المرتفعة الى ذوي الدخول المنخفضة من اجل خلق العدالة وإنما من خلال التوزيع العادل للموارد الخارجية (التعظيم المستدام للتخصيص العالمي للموارد في ظل التضامن الاجتماعي)[3].فيما يخص النظام البيفرجي فهو ممول أساسا عن طريق الضرائب وهدفه هو تغطية اكبر جزء ممكن من افراد المجتمع ضد الاخطار الاجتماعية.[4]كما تمثل الحماية الاجتماعية سياسة رئيسية للحد من الفقر وعدم المساواة بينما تحفز النمو الشامل من خلال تعزيز الصحة وقدرة الشرائح الضعيفة من المجتمع، وزيادة إنتاجيتهم، ودعم الطلب المحلي وتسهيل التحول الهيكلي للاقتصاديات الوطنية، حيث باتت قضية الحماية الاجتماعية أكثر الحاحاً في ظل غياب الاستقرار الاقتصادي، وضعف النمو وتزايد اللامساواة

-نجاعة المخصصات وصناديق الحماية الاجتماعية الجزائرية:

لقد أصبحت مواضيع الحماية الاجتماعية تتصدر المؤتمرات الدولية والعربية وذلك نظرا للدور الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية وتحسين المستوى

---

[2] Guy Standing, Social Protection, development practice, volume 17, number 4-5, Agust 2007, p 512

[3] Philippe Van Parijs, Au Delà De La Solidarité:Les fondements éthiques de l'Etat-Providence et de son dépassement, 2006.

[4] Walid Merouani, le système algérien de p.s : Entre Biqmarckien et Beveridgien, les cahiers du CREAD N°107-108, 2014,p109.

المعيشي للأفراد المحتاجين ومحدودي الدخل عن طريق رفع القدرة الشرائية لهؤلاء الأفراد وإمدادهم بالمساعدات النقدية والمالية إذا ما تطلب الأمر ،الشيء الذي يتطلب ثروات وموارد وفعالية في تدبير البرامج الإنمائية والمنظومة الجبائية بحكم ان المورد الرئيسي لتغطية مثل هذه النفقات هو الضرائب عامة والجباية البترولية خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، مما يقودنا إلى إعادة النظر في تمويل نظام الحماية الاجتماعية بعد الانهيار الرهيب لأسعار البترول الذي شهدته أغلبية الدول النامية التي يقوم اقتصادها أساسا على الريوع البترولية لا غير ، ضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم ابتداء من 2008 والتي غيرت منحى الحماية الاجتماعية في جميع دول العالم وليس الدول المتقدمة فحسب، مما سيؤدي لا محالة إلى تراجع أنظمة الحماية الاجتماعية خلال السنوات المقبلة. الأمر الذي جعل من الدول تسن عددا من القوانين التي تنظم شيئا فشيئا الحماية الاجتماعية الفرنسية التي نعرفها حاليا من خلال ثلاث محاور رئيسية للنشاط: الضمان الاجتماعي، المساعدات الاجتماعية والحماية من البطالة(التعويضات والمساعدة على العمل)[5].

وبما أن الجزائر كانت خاضعة قبل الاستقلال لهيمنة الاقتصاد الفرنسي فقد تشبعت بمعظم أنظمته وقوانينه وأصبحت هي الأخرى منذ ذلك الحين تعنى بتوفير نفس محاور النشاط الفرنسية. ففي الجزائر تهتم السياسة الاجتماعية بتقديم خدمات الصحة العمومية، التعليم، التكوين، المساعدات والمنح العائلية، البطالة ، السكن، .....فهي تنفق ما يقارب 25 % من PIB موجه لنظام الحماية الاجتماعية. لهذا يوجد ميكانيزمات أو مجموعة من الأدوات وفرتها الحماية الاجتماعية لهذا الغرض ، وبالنظر للإحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت الجزائر بعد الحدثين المهمين الذين ميزا عشرية القرن الماضي وعلى رأسها عدم الاستقرار السياسي-اجتماعي والتعديل الهيكلي الذي أدى بالدرجة الأولى إلى حالة اجتماعية مزرية بمعدل بطالة فاق 21 % خلال سنة 2000، قدرة شرائية ضعيفة لأغلبية المواطنين ، معدل فقر حرج ومخيف ونشاط اقتصادي جد واهن.[6]

أما عن التحويلات الاجتماعية والقدرة الشرائية في الجزائر فالأجور هي جد متدنية أين تلعب التحويلات الاجتماعية والمساعدات دورا هاما للغاية في محاربة الفقر واللامساواة، فهو يمثل جزء كبيرا من الحماية الاجتماعية للمجتمع إذ أن الأسعار العالمية جد مرتفعة فيما يخص التغذية والطاقة وليست في متناول الجميع وفي تقرير لـOMC سنة 2011 تبين أن 20 % من مجموع الإجراء الأقل دخلا يتقاضون اقل من SMNG الأجر القاعدي الأدنى (حدد سنة 2012 بـ 18.000 دج) وهذا ما يجعل القدرة الشرائية متدنية حتى مع وجود المساعدات والحماية الاجتماعية فان القدرة الشرائية تبقى منخفضة بالنسبة للعمال الإجراء فما بالك الفئات الهشة والفقيرة، وحسب ONS فان استهلاك الأسر جد ضعيف (36 % من PIB في 2014)، حيث ان المواطن الجزائري يخصص جزء هاما من ميزانيته للتغذية 42 % كمتوسط في سنة 2011. وخلال الفترة 2000-2011 تم ملاحظة أن 40 % من أفراد المجتمع الأكثر فقرا ازدادوا فقرا بفعل انخفاض القدرة الشرائية.[7]

وتعد التغيرات الديمغرافية العامل الرئيسي الذي يعيق السير الحسن لنظام الحماية الاجتماعية الحالي حيث كما سبق وان ذكرنا توجد تحولات عدة قد طرأت على المجتمع الجزائري من حيث الكم والنوع ، اذ ان روح التضامن الاسري قد بدأت تندثر شيئا فشيئا، ناهيك عن

---

[5] Support de Cours, La Sécurité Sociale, Comité éditorial pédagogique de l'UVMaF, p 03.

[6] مرجع سابق: أحمد طويل، رضية بوشعور، ص 17.

[7] Bouderba Noureddine, l'avant projet du code du travail transferts sociaux et la retraite réformes et en enjeux, 07 aout 2016.

اختلال التوازن في الهرم السكاني ما بين الشباب والشيوخ، الذكور والاناث، ارتفاع أمل الحياة ...الخ

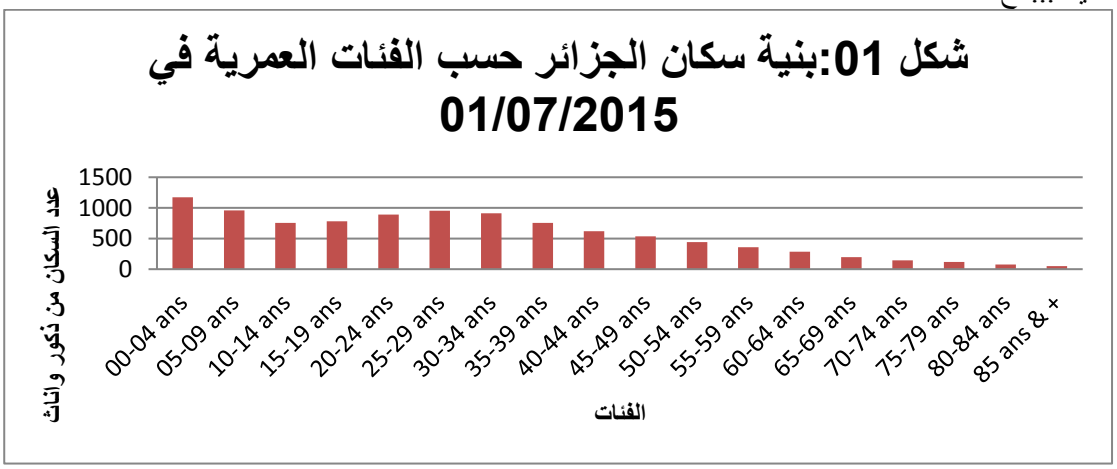

المصدر من إعداد شخصي استنادا إلى إحصائيات ONS

نلاحظ من الشكل المبين أعلاه بان اكبر عدد من السكان هم الأطفال حتى سن الرابعة وكذلك الشباب حتى سن الرابعة والثلاثين والذين يعرفون تناقصا مستمرا في الوفايات حسب الشكل أدناه، بينما يبقى الشيوخ اقل عددا من بقية الفئات العمرية.

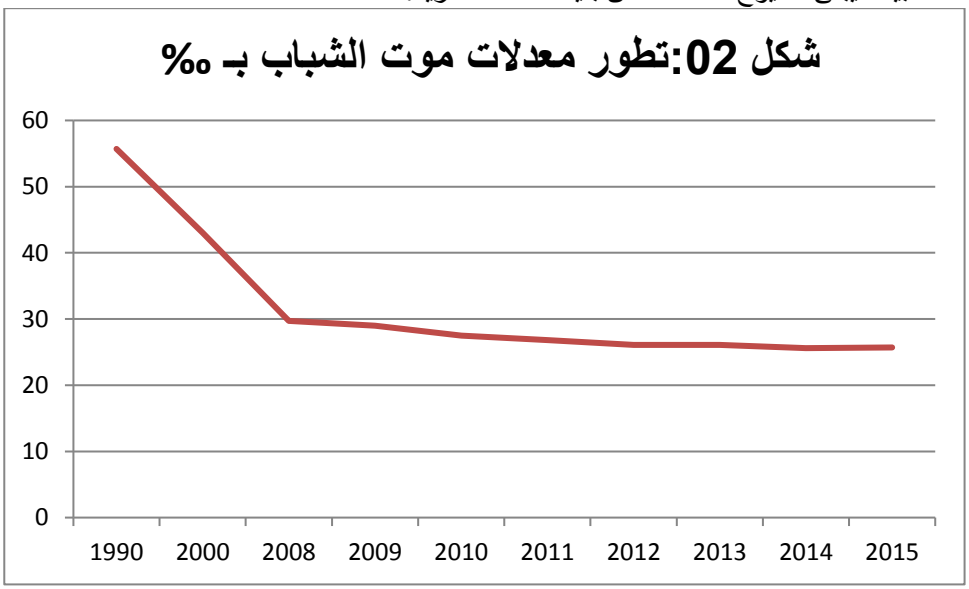

المصدر من إعداد شخصي استنادا إلى إحصائيات ONS

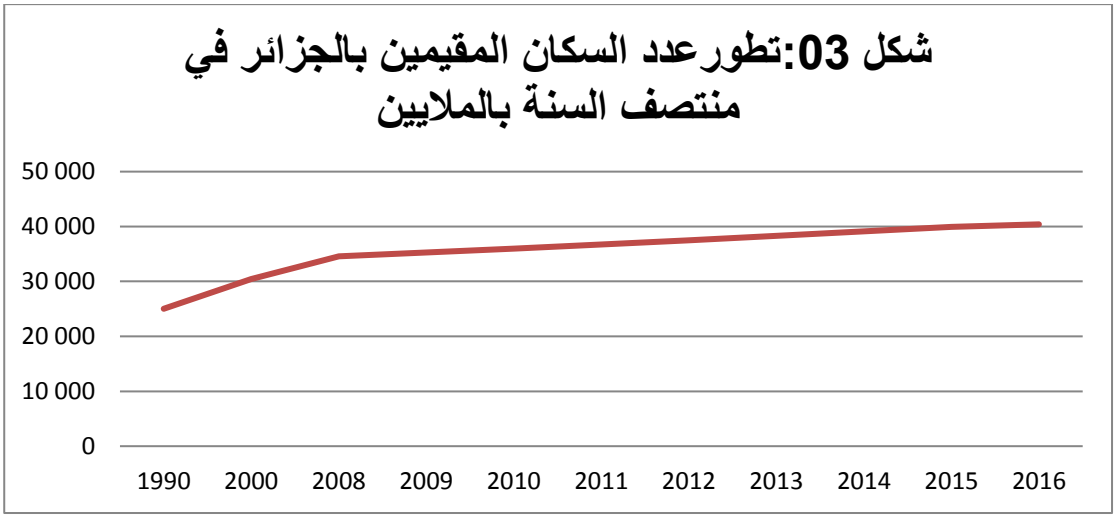

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

لقد بلغ العدد الإجمالي للسكان المقيمين بالجزائر 40.4 مليون نسمة سنة 2016، وفي الفاتح من جانفي 2015 ما يقارب 39.96 مليون نسمة مقابل 39.11 مليون نسمة في سنة 2014، أي زيادة بما يقارب 400 الف نسمة، هذا الارتفاع راجع بالدرجة الاولى الى تزايد لم نشهد له مثيل لعدد الولادات والذي بلغ ما يزيد عن 1 مليون مولود في السنة مع معدل ضعيف للوفايات عند الولادة والذي ارتفع الى 22 الف وفاة مسجلة عند فئة العمر صفر (0) وعام واحد (1) كما يبينه الشكلان أسفله، اضافة الى تراجع صافي وفايات الامومة ليصل الى 60.3 وفاة في 100 الف ولادة. كما يجب التذكير في انه في سنة 1990 كانت وفايات الامومة تجاوز الـ 230 وفاة في الـ 100 ألف ولادة . ومن هنا يتضح لنا جليا بان هذه الزيادة راجعة بالدرجة الاولى الى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية بالرغم من ارتفاع الوفيات.

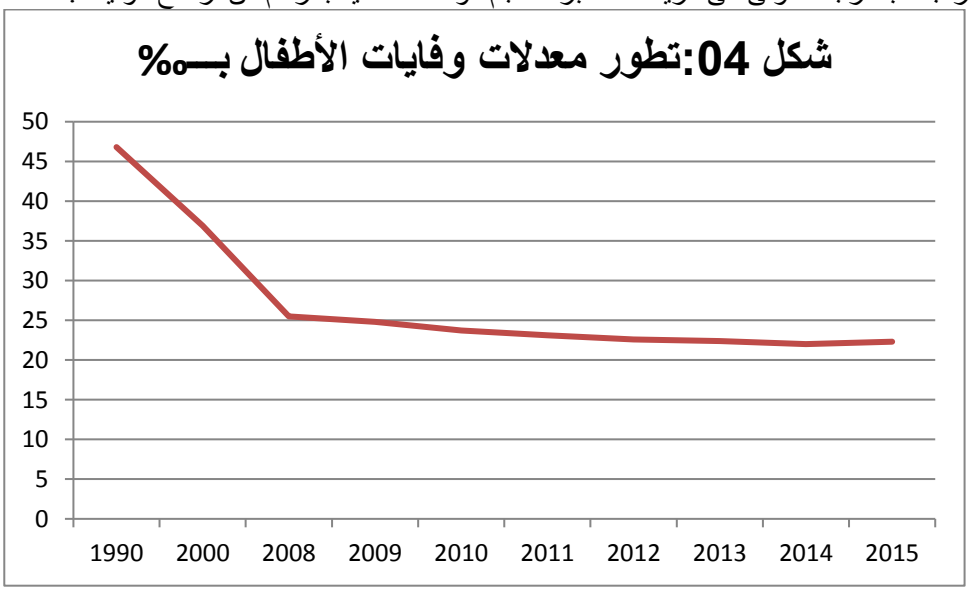

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

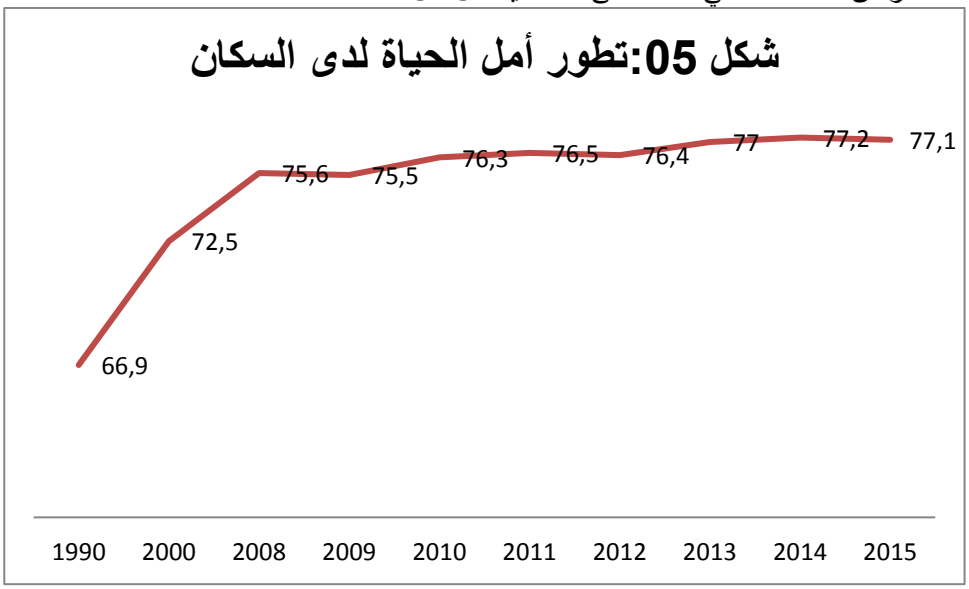

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

وفيما يتعلق بأمل الحياة مابين 1987 و 2008 كان عدد السكان البالغين من العمر 60 سنة فما فوق يزيد سنويا بمعدل 4.5 % ، بينما ما بين 1966 و1987 كانت الوتيرة تقارب 1.1 % فقط ، وحاليا يقدر أمل الحياة بـ77.1 سنة اذ انه في تزايد مستمر منذ ثلاث عقود وفي نفس الوقت كان معدل تزايد عدد السكان الاجمالي يواصل انخفاضه المتوالي منذ ثلاث عقود مضت : حاليا يتموقع المعدل عند حوالي 1.5 %.

علينا انتظار تسارع جد مهم لتطور عدد سكان الجيل الثالث لسببين: الاول اجيال الـ Baby-Boom او ما يسمى بالانفجار الديمغرافي، وبالأخص تلك المولودة خلال فترة 1970 سوف تصل الى سن مرتفع في القريب العاجل، أما الثاني فهو انخفاض الوفيات في سن مرتفع والذي لوحظ منذ بضع سنوات في الجزائر سوف يؤدي الى ارتفاع معتبر لأمل الحياة في سن متقدمة.

كما ان هناك دراسة استشرافية تدرس تطورات عدد السكان خلال الفترة 2010-2045 قد اشارت الى ان مؤشر اعادة تجديد الاجيال l'indice de renouvellement des generations ينذر بان هناك انخفاض متوالي لعدد سكان الاجيال النشيطة المقبلة لتصل في سنة 2045 الى 101 فرد في الجيل الوارد Arrivé لكل 100 فرد من الجيل الصادر Départ.[8]

كل هذه الاسباب المذكورة سابقا سوف تؤدي الى شيخوخة المجتمع الجزائري خلال الثلاثين سنة المقبلة مما سيؤدي الى ارتفاع عدد المسنين وحاجتهم للرعاية الاجتماعية من علاج ومنح الشيخوخة ومعاشات التقاعد ومن ثم الحاجة الى نفقات أكبر كما ان انخفاض عدد الافراد النشطين الذين يمولون نظام الحماية الاجتماعية بالضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي سوف يؤدي لا محالة الى عجز على مستوى صناديق الحماية الاجتماعية.

ويمكن ترجمة نظام الحماية الاجتماعية في ميزانية الدولة على شكل اعتمادات تمنح سنويا لكل من وزارتي التضامن الوطني الاسرة وقضايا المرأة ووزارة العمل والتشغيل والضمان

[8] Hamza Cherif Ali, Vieillissement démographique en Algérie : Réalité et perspectives, 2010.

الاجتماعي، حيث تضخ سنويا مبالغ معتبرة في حساب كل منهما على شكل اعتمادات ترصد في ميزانيتيهما في اطار قانون المالية السنوي.

شكل 06:تطور الاعتمادات الممنوحة لوزارة العمل التشغيل والضمان الإجتماعي ووزارة التضامن الأسرة وقضايا المرأة بالدينار الجزائري

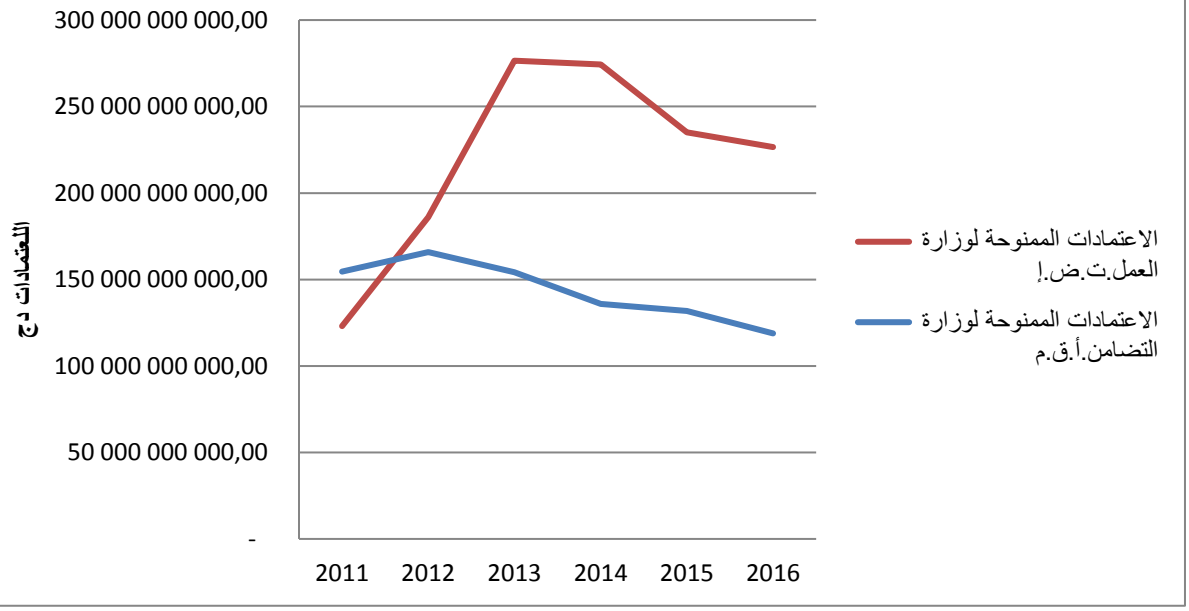

المصدر: من إعداد شخصي استنادا الى قوانين المالية

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن الميزانية التي يتم رصدها لقطاع التضامن الوطني تشهد انخفاضا من سنة الى اخرى بالنظر الى اهداف تحسين الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع ، حيث انها انخفضت الى 118.830.888.000 دج سنة 2016 بعد ان كانت 131.883.688.000 دج في سنة 2015 وقبلها الى 135.822.044.000 دج في 2014 وقبلها الى 154.122.325.000 دج في 2013 واكبر مبلغ تم رصده لها كان 165.845.327.000 دج في 2012 ، إلا انها قد شهدت في هذه السنة نوعا من الارتفاع الطفيف نظرا للبحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك حيث كانت تقدر في 2011 بـ 154.578.698.000 دج، بينما الفترة من 2012 الى يومنا هذا فقد شهدت نوعا من التدهور نظرا للازمات الاقتصادية وانهيار اسعار البترول التي شهدها الاقتصاد الوطني مؤخرا.

بينما الميزانية التي تم رصدها لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فشهدت ارتفاعا من سنة الى اخرى حتى حلول سنة 2015 حيث انخفضت الى 235.093.821.000 دج ثم انخفضت مرة اخرى في سنة 2016 الى 226.484.929.000 دج ، اذ انها كانت في سنة 2014 تقدر بـ274.291.555.000 دج وفي سنة 2013 بـ 276.503.735.000 دج وفي سنة 2012 بـ186.100.734.000 وفي سنة 2011 بـ123.058041.000 دج.

يجدر الاشارة الى ان هناك صعوبات مالية سوف تعترض تمويل نظام الحماية الاجتماعية في الجزائر ، خاصة وانها ما تزال رهينة التبعية للبترول حيث ان 75% من ايرادات الدولة

متأتية من قطاع المحروقات ما بين سنتي 2005 و 2008 اي ما يزيد عن 30 % من PIB حسب تقرير FMI (حيث بلغت 37.2 % في سنة 2008) وعدم وجود قطاع بديل يحل محل هذا الاخير بعد الازمة الراهنة الناجمة عن تراجع اسعار المحروقات ،

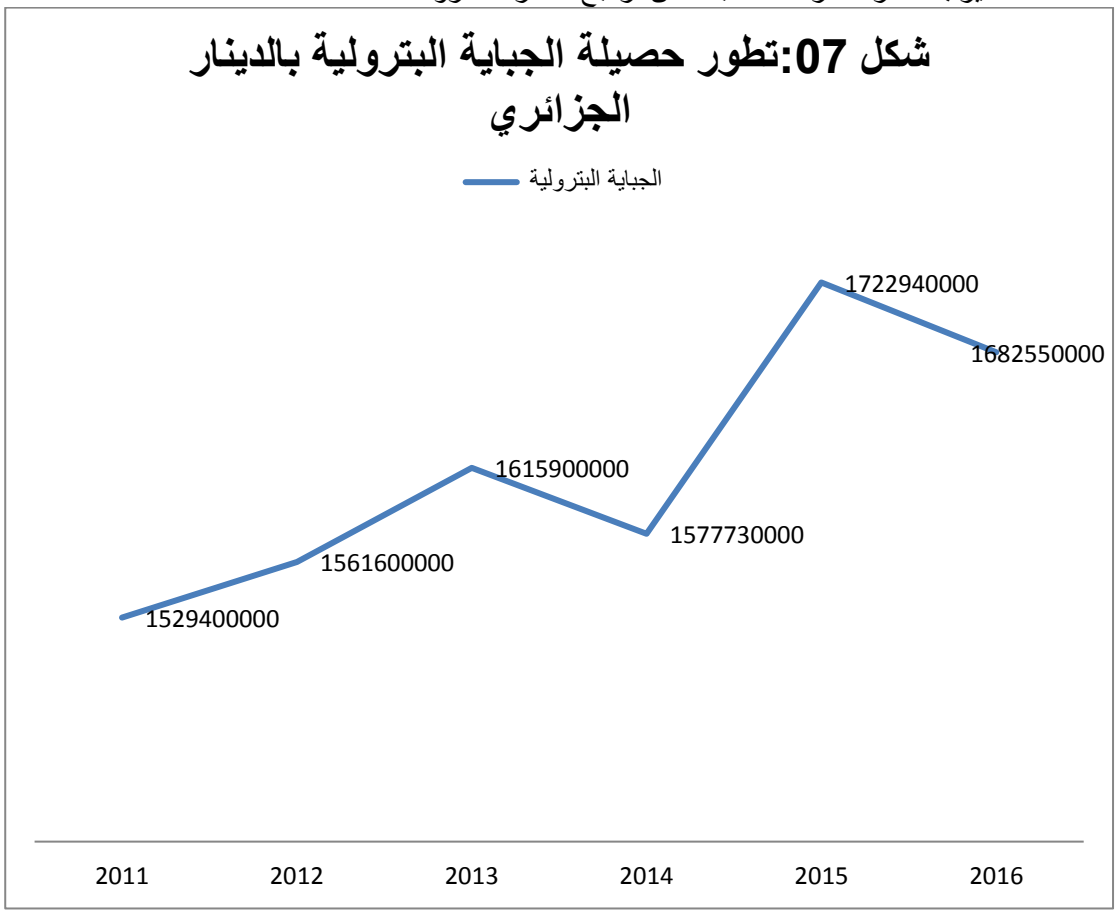

المصدر: من إعداد شخصي استنادا الى قوانين المالية

حيث وحسب الشكل أعلاه انخفضت الجباية البترولية الى 1.682.550.000 دج في سنة 2016 بعد ان كانت 1.722.940.000 دج في 2015 ، وانخفضت الى 1.577.730.000 دج في 2014 بعد ان كانت 1.615.900.000 دج في 2013 و 1.561.600.000 دج في 2012 و 1.529.400.000 دج في 2011، وهذه التذبذبات والتقلبات تدعو للقلق خاصة فيما يخص تمويل نظام التقاعد الذي يعتمد على 3 % من الجباية البترولية في تمويل معاشات التقاعد.

II. إحلال نظام الزكاة والوقف بدلا من نظام الحماية الاجتماعية الحالي:

ان نظام الوقف والزكاة رغم أنهما غير موجهين للإنفاق الحكومي أساسا كون أوجه إنفاقها محددة في القران الكريم فحصيلة الزكاة تنفق على الفقراء والمساكين الذين بالكاد يستطيعون سد جزء من حاجاتهم الضرورية وأما حصيلة الأوقاف فتوجه لأعمال البر والأعمال الخيرية لصالح المحتاجين، إلا أنه يشكل قطاعا ثالثا في الاقتصاد الوطني بعد القطاعين العام والخاص ،حيث أن منح هذه الأموال للطبقات الفقيرة سوف يزيد من رفع دخولهم وبالتالي سوف يوجهونها لمواجهة الاستهلاك فتتسرب إلى السوق على هيئة طلب كلي فعال فيزيد

المنتجون من إنتاجهم للسلع والخدمات وسيتبع ذلك زيادة متتالية في معدلات الاستثمار (اثر المعجل والمضاعف)، ومن هنا نرى بان حصيلة الزكاة تدخل ضمن ما يسمى بالإنفاق العام الاستهلاكي، كما أن استثمار أموال الزكاة(القروض الحسنة) يساعد على التخفيف من أعباء الدولة فيزيد رصيدها النقدي بزيادتها في يد أصحاب الثروات بالإضافة إلى الذين يحصلون على المساعدات. وعليه فان نظام الوقف والزكاة قد وطد العلاقة بين المجتمع والدولة في الدول النامية الإسلامية التي تسعى إلى تنمية أموال الزكاة والوقف وعلى رأسها الجزائر التي تبنت بدورها هذا النظام التكافلي والتضامني منذ غابر الأزمنة مما أدى إلى بناء قاعدة تضامنية واسعة من شانها المساهمة في الحد من الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع المداخيل وتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع عن طريق توفير الوسائل للعمل ومن ثم خلق القيمة المضافة وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويعد الوقف وسيلة لتحقيق التنمية البشرية بما يكفل به من بناء المساجد والمدارس والمكتبات ودور الأيتام فهو يعمل على تقديم الخدمات التوجيهية والتعليمية والصحية، كما يساهم أيضا في تجهيز البنى التحتية من شق الطرق والجسور وبناء الآبار والسدود وإحياء الأرض البور وبالتالي التخفيف من عبء الدولة [9].

شكل 08:التوزيع الجغرافي للأملاك الوقفية في الجزائر

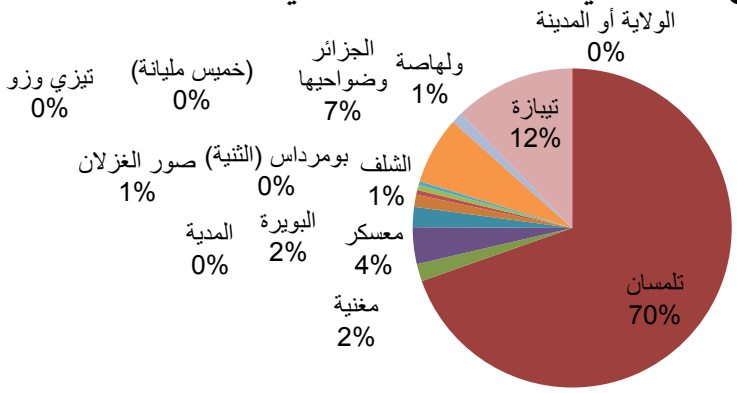

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،«الأوقاف الجزائرية »، الجزائر : تقرير غير منشور (وثيقة داخلية)، جوان 1998.

نلاحظ من الشكل الذي يبين لنا التوزيع الجغرافي للأملاك الوقفية في الجزائر على مختلف ولايات الوطن والواضح منه جليا بان اكبر نسبة للاوقاف بالجزائر تتمركز بولاية تلمسان حيث تمثل 70% من اجمالي الاوقاف الجزائرية الامر الذي استدعانا لدراسة الاوقاف بهذه الولاية على وجه الخصوص ، بعدها تاتي ولاية تيبازة بنسبة 12% ثم ولاية الجزائر وضواحيها بنسبة 7% بينما بقية الولايات فتتميز بافتقار واضح للاوقاف حيث تكاد نسبها تنعدم تماما.

[9] زايدي حنيفة، مساهمة الزكاة والوقف في بناء الاقتصاد الوطني ، رسالة المسجد، مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والاوقاف-الجزائر، العدد الرابع، 2014، ص 33.

شكل 09:تطور حصيلة الزكاة بمختلف أنواعها ونصيب القرض الحسن منها ابتداء من سنة 2004 الى سنة 2015

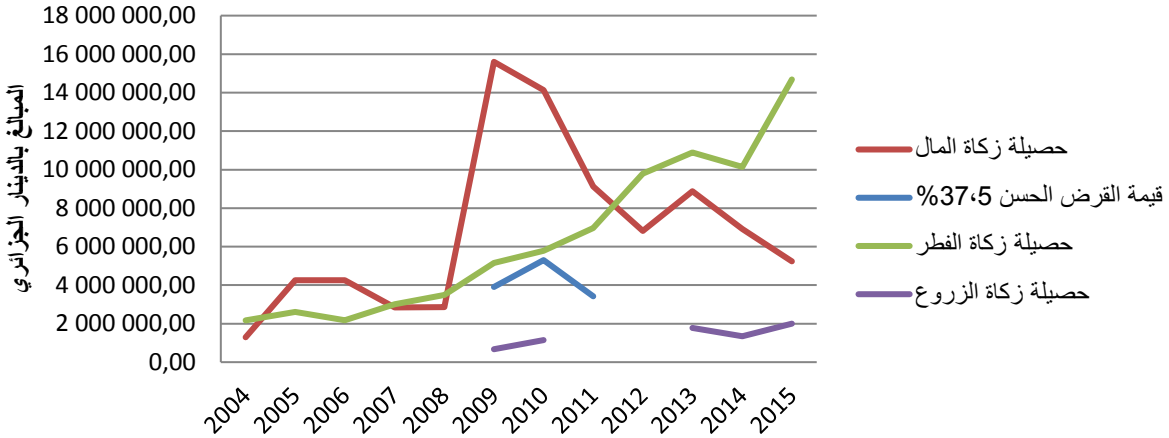

المصدر: من إعداد شخصي بالاستناد إلى: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية تلمسان

نلاحظ من الشكل الذي يبين لنا تطور حصيلة الزكاة على مستوى ولاية تلمسان حسب كل نوع خلال 2004-2015 بان حصيلة زكاة المال تمثل لنا أكبر مورد لصندوق الزكاة حيث ارتفعت من 1.292.571,42 سنة 2004 إلى 4.258.285,71 سنة 2005 وبقيت مستقرة على هذا النحو حتى سنة 2006 إذ أخذت تتراجع حتى بلغت 2.838.857,14 دج في 2007 بعدها استقرت عند هذا المبلغ حتى سنة 2008 ولكنها بعد هذه السنة قد قفزت قفزة نوعية إذ بلغت مبلغ 15.600.000,00 دج سنة 2009 وهي اكبر حصيلة تم جمعها خلال فترة الدراسة إلا أنها عادت وانخفضت بوتيرة متزايدة لتصل الى 6.959.600,00 دج سنة 2012 ثم بعد ذلك ارتفعت ارتفاعا طفيفا لتصل إلى 8.874.000,00 دج في 2013 ثم عاودت الانخفاض لتسجل في سنة 2015 ما قيمته 5.231.819,50 فقط.أما بالنسبة لحصيلة زكاة الفطر فهي لم تعرف التراجع ابدا خلال الفترة المدروسة وذلك راجع لكونها فريضة إلزامية تلزم المزكي بدفعها ليلة عيد الفطر ، حيث نلاحظ بانها بلغت في سنة 2004 مبلغ 2.170.141,00 دج ثم في سنة 2010 بلغت مبلغ 5.785.570,00دج حتى وصلت في سنة 2015 الى 14.684.540,00 دج وهذا النوع من الزكاة يعد هو الآخر ذو أهمية بالغة في تعبئة موارد صناديق الزكاة.أما بالنسبة لزكاة الزروع فقد بدا تحصيلها في ولاية تلمسان بداية من سنة 2009 حيث بلغت 672.000,00 دج فقط وأخذت تتزايد لتصل في 2010 الى 1.142.857,14 دج ثم بعد ذلك انقطعت تماما لتعود حصيلتها سنة 2013 بمقدار 1.770.000,00 دج لتنخفض في 2014 إلى 1.343.000,00 دج ثم ترتفع من جديد إلى الحصيلة المسجلة في 2014.أما بالنسبة لحصة القروض الحسنة منها فقد بدأت عملية استثمار أموال الزكاة في سنة 2009 بمقدار 3.900.000,00 دج لترتفع في 2010 إلى 5.301.000,00دج ثم عادت وانخفضت إلى 3.420.300,00 دج في سنة 2011 والسبب الرئيسي هو تدهور حصيلة زكاة المال فالقرض الحسن يتناسب طردا مع هذا النوع من الزكاة إذا ما ارتفعت يرتفع وإذا ما انخفضت ينخفض حيث يشكل لنا نسبة 37,5 % من حصيلتها.

النتائج والتوصيات:

تزخر الجزائر بموارد وقفية وزكاتية معتبرة قد تجعل منها بديلا لنظام الحماية الاجتماعية الحالية الذي يقتصر فقط على المساعدات الاجتماعية المتفق عليها عالميا والذي لا يتمتع بالمرونة والتنوع الذين يتمتع بهما نظام الزكاة والوقف الذي يكرس حق المحتاجين والفقراء والفئات الهشة في المجتمع، فمخصصاته تزيد بزيادة حصيلتي الزكاة والوقف ، حيث نجد الزكاة التي تعتبر فريضة إلزامية على الأفراد تتفرع إلى عدة أصناف من زكاة المال، زكاة الفطر، زكاة الزروع ضف إلى ذلك القروض الحسنة التي تمنحها الدولة للشباب البطال بغرض تشجيع الاستثمارات المصغرة، كما نجد الأملاك الوقفية تتنوع بين محلات تجارية، سكنات وقفية وأراضي فلاحية يتم تأجيرها وتحصيل ريوعها. كل هذه الايجابيات والوفرة والغزارة المالية بإمكانها أن تجعل من نظام الزكاة والوقف بديلا لنظام الحماية الاجتماعية الحالي في خضم الأزمات التي يعرفها الاقتصاد المعاصر وعلى راسها انهيار اسعار البترول اذ ان المورد الرئيسي في الجزائر لتمويل هذا النظام هو الجباية البترولية.

وعليه نقترح التوصيات الآتية من أجل تحسين نجاعة نظام الحماية الاجتماعية:

-إحلال نظام الزكاة والوقف بدلا من نظام الحماية الاجتماعية الحالي

-التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل البترول إلى اقتصاد منتج يعمد إلى خلق قيمة مضافة وزيادة الدخل القومي

-تكريس مبادئ الاقتصاد الإسلامي في جميع المجالات الاجتماعية، الإدارية والاقتصادية

-تقوية الوازع الديني لدى المجتمع الجزائري عن طريق توعيته وتحسيسه بأهمية موارد الزكاة والوقف ودورها في تمويل الحماية الاجتماعية.

-إعادة النظر في نجاعة نظام الحماية الاجتماعية وخاصة الإعانات التي تذهب إلى غير وجهتها الحقيقية لمساعدة المعوزين خاصة مع وجود القطاع غير الرسمي حيث هناك أفراد يجنون مداخيل غير مصرح بها ويستفيدون من الإعانات الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1. Cécile Perret, Le système de protection sociale en Algérie, HAL Id :halshs-00995378, 23 may 2014.
2. Hamza Cherif Ali, Vieillissement démographique en Algérie : Réalité et perspectives, 2010.
3. Guy Standing, Social Protection, development practice, volume 17, number 4-5, Agust 2007.
4. Philippe Van Parijs, Au Delà De La Solidarité:Les fondements éthiques de l'Etat-Providence et de son dépassement, 2006.
5. Walid Merouani, le système algérien de p.s : Entre Biqmarckien et Beveridgien, les cahiers du CREAD N°107-108, 2014.
6. Kenneth Nelson, Améliorer l'efficacité de la protection sociale, rapport de synthèse, institut Suédois de recherche sociale, Lisbonne, 29-30 Novembre 2011.
7. Quels sont les vrais coûts de gestion de la Sécurité sociale ?, Les conventions d'objectifs et de gestion des régimes de Sécurité sociale sur le portail de la sécurité sociale :
8. http://www.securite-sociale.fr/IMG/pdf/plfss2015-annexe2.pdf http://www.securite-sociale.fr/Objectifs-des-differentes-Conventions-d- objectifs-etde-gestion-COG?type=pro
9. André Masson, les enjeux de la protection sociale et de l'accumulation patrimoniale. Constats, idéologies, voies de réformes, Revue française des affaires sociales, 2016/1 (n°5).
10. Walid Merouani, le système algérien de p.s : Entre Bismarckien et Beveridgien, les cahiers du CREAD N°107-108, 2014.
11. Support de Cours, La Sécurité Sociale, Comité éditorial pédagogique de l'UVMaF.
12. Ahmed TOUIL, Radia BOUCHAOUR , les politiques sociales algériennes : Des Instruments pour Quelles Cohérences ?,Revue des Publications de la Recherche Gouvernance et Économie Sociale, N° 01 ISSN 2353-0316.
13. Bouderba Noureddine, l'avant projet du code du travail transferts sociaux et la retraite réformes et en enjeux, 07 aout 2016.
14. زايدي حنيفة، مساهمة الزكاة والوقف في بناء الاقتصاد الوطني ، رسالة المسجد، مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والاوقاف-الجزائر، العدد الرابع، 2014